

على الغلاف

حكم المافيات: اللبناني تحت لعنة الفاتورتين

رسائل إلى المحرر

وعلى الشواطئ العورات

لاقي الردي بحذائه ثم غفا
واليكُم قد دار ظهره والقفا
عن سائب للارض، مات ويسأل
أين هم أصحابها الأول
بل سل هنالك هيئة الأمم
كيف غدا ضيف الديار بدائم
ويغزو تلك الأرض هل كان
ذبح لطفل هندي ذبح مُعلم
فمجلس للامن في تلك الديار
ليس لطفل فيه أمن واعتبار
إن لم يكن طفل ابن سام أشقرا
ذنب لكوياني إن لن يُغفرا
إذ أن فيها الطفل يُؤد أسمرا
فلذا لدع أسمر ما ككففا
ولدمع طفل أشقر للبحر كان جففا
نم أيها المظلوم، للقاضي به
وجّه حذاءك صوب قوسه كاشفا
عن أن ما نصّ قضاؤه في الخفا
أن بينك وحقوق إنسان جفا
يا مجلس الأمن الأسيز
أقيذ في أيديك من يدك أنبرى
وسيفغو من عزم الأيادي كالكسيز
يا أيها المأسور عند الأثركائز
القاضي من حُكماً عليك سطر
قد أضحي كالشيخ الضريز
فعمارب للوقت عنده لا تسيز
قوموا وأذنوا في الفضا
زمن العقوبة إنقضى
بمعان يا قاضي القضا
أبقوك كي لا تسمع
صوت السجين ولا الأذنان
وأمتوا في السجن الزمان
فأخلوا سبيله فالقر مداوره
والدور لُججيتي لا في أنقره
بل ليس في باريس أو في السامرة
يا عرّب نطق في الخليج
بالمال صيرتم شاماً كربلا
خيرتموها بين ذبح والجوّد
هيئات تشري الشام كفراً بالوجود
سهلاً روث بدمانها بل والجروّد
وبها الأديم بالشقائق اكتسى
ودم الشقائق كالندي يطرّ أريج
يا عرّب نطق في الخليج
ما هالكم
موث الطفولة في شواطئ أردغان
بل قلتم لا خير في صنعاء حرقاً نُقتل
فالغار من سكينكم
في بحر من حالفتم
غرّقاً قضى
لذا يوم عدل للاله سيُعرف
من للجريمة بالأساس فاعل
فالحب من زورا بموته تتهمون
دان وفي لغة البحار فعالكم
لم يحتفظ بالطفل بل فيه مضى
نحو الشواطئ والشواطئ تُفضّ
عورات من اللذين لم يحفظ وفا
إذ توك حرف الهجاء فخرّفا
لغة لقران له كي يشترى
بالدين حبّ الغرب ذاك المفترى
سل مجلس الأمن الذي في صحنه
فيه تسجى الطفل إيلان إذا
أصغى لما قد قال في أعضائه
أن الرجال بذى الحضور قلائل
بل قال يحلو الدفن في وطني لكي
في مجلس الأموات يُسمع قائل
هل يا أمم
أم أن يا أمم بقانون لك
لا يدري إيلان الصغير فضنّف
بالجاهل القانون حسب قضاؤك
من أن حقاً بالحياة بغاية
لا يُعطى للجملان بل لذئابك
حيّاً لذا ذاك الصغير وأثتم
في البحر لا كالجاهلية في القلا
هل كان وأد للحضارة أجمل
ما شاء إزعاجاً لتركي بموته
إذ كان طفلاً دون نعيش يُحمل
بل خط فوق الرمل قبل لحدو
سلطان أنقره في الجريمة شارك
أنا لم أهاجر لولا آلة حربيه

الطبيب علي فواز- تبين

المعادلة واضحة: بين
حق المواطن و«سليطة»
مقاولة البناء أو الغذاء أو
التفائيات، يختار معظم
السياسيين المقاولة الذي
يشركهم في أرباحه ليشتروا
مجدداً مقاعدهم، وهم
الشخ المالي الخارجي، بات
أصحاب المصارف ووكالات
البناء والغذاء والسيارات
والدواء والتفائيات حاكمين
بأمرهم. أجور الغالبية
العظمى من اللبنانيين
للأعوام العشرية المقبلة
لا بدات تنتهي في جيوب
هؤلاء

غسان سعود

لم يعد أحد يتحدث عن العدالة
الاجتماعية أو تكافؤ الفرص أو
سلسلة الرتب والرواتب أو الإنماء
المتوازن أو الذبح المتواصل للقطاعين
الزراعي والصناعي. الحلول على هذه
المستويات شبه مستحيلة في ظل
لامبالاة كل القوى السياسية بهذه
العناوين، وحتى في حال حصول
خرق ما، سيكون أشبه بإبر مورفين
لا تغير كثيراً في الأزمة المالية التي
تعانيها غالبية الأسر اليوم. عملياً،
ثمة مافيا لا تشعب، تقبض على كل
أساسيات الحياة، وسواء كان أجر
المواطن خمسمئة دولار أو خمسة
آلاف، فإن هذه المافيا قادرة على

«شفطها» بوسائل عدة:
أولاً، المواصلات. غالبية الموظفين
في العالم، وخصوصاً في أوروبا،
لا يستخدمون السيارات الخاصة
بحكم وجود نقل عام وخاص يربط
الأحياء بعضها ببعض بأسعار
مقبولة. وقد اقتنع مواطنو هذه
الدول، كما شرق آسيا واليابان،
باعتقاد الدراجات النارية الصغيرة
للوصل إلى أعمالهم تخفيفاً
للأزدحام والتلوث وتوفيراً لثمن
البنزين وكلفة الموقف. أما الحكومة
اللبنانية فلا تكتفي فحسب بإهمال
النقل العام وعدم استقطاب القطاع
الخاص للاستثمار في قطاع النقل
(عشرات الشركات الألمانية والسويدية
والأميركية والروسية تتسابق حول
العالم للفوز بمناقصات إنشاء سكك
المترو وإدارتها) لحماية مصالح 6
أو 7 مستوردي سيارات يحتكرون
الوكالات ويتحكمون بهذا السوق
منذ أكثر من خمسين عاماً، بل عمدت
في خطة السير الأخيرة إلى تنفير
اللبنانيين من الدراجات النارية، وهي
معنوية، أولاً وأخيراً، بزيادة الطلب
على السيارات والوقود. وفيما تصل
كلفة ركن سيارة ليوم كامل في موقف
في ميامي إلى 5 دولارات، فإنها، في
أي «باركميزر» في بيروت وجبل
لبنان، لا تقل عن 8 دولارات. ويكاد
يستحيل ركن السيارة أمام مطعم
أو صيدلية أو أي متجر من دون أن
«يُخلق»، أمامك فجأة، «فاليه باركنغ»
معتزراً عن عدم قبول الخمسة آلاف
ليرة لأن التسعيرة باتت عشرة!
هنا، يدفع اللبناني ثمن سيارته
مرتين: مرة لمعرض السيارات وثانية
للمصرف. ويدفع فاتورة التصلّيح،
بحكم الحفر والمطبات وتفلت
الكاراجات من أية رقابة، ضعفي
الفاتورة في أي دولة أخرى. ويدفع

ثمن الوقود مرتين: مرة ثمنه الطبيعي
ومرة ضريبة تذهب عائداتها لخدمة
الدين العام، والنتيجة: مجموع
كلفة النقل التي يتكبدها أي موظف
المترو الشهرية لأي موظف أوروبي أو
ماليزي أو تونسي أقل من 40 دولاراً.
لماذا؟ لأن السلطات المتعاقبة قررت
ضرب النقل العام، وتكفل الإعلام
الممول من وكلاء السيارات بإيهام
الرأي العام أن البريستيج يقتضي
التنقل بسيارة موديل العام لا دراجة
نارية أو هوائية.
ثانياً، السكن. سعر المتر في ضواحي
بيروت 2000 دولار فيما هو 800
دولار في ضواحي أثينا، و1000
دولار في ضواحي برشلونه، و1300
دولار في ضواحي باريس. لا علاقة
لأمر بالعرض والطلب؛ إذ إن غالبية
الشقق المعروضة لا تناسب طلب
الشباب. هؤلاء يريدون شقة تتراوح
مساحتها بين 120 و160 متراً يمكنهم
شراؤها عبر مؤسسة الإسكان التي
تضع سقفاً مالياً هو 180 ألف دولار.
إلا أن المقاولين يواصلون بناء شقق
تبدأ مساحتها بـ250 متراً متطلعين
إلى الصيد الخليجي الثمين حصراً.
وفي حال شراء شقة، سيدفع اللبناني

ثمنها مرتين: مرة لمقاولة البناء ومرة
للمصرف. وما إن يدخلها حتى
يكتشف أنه مضطر إلى دفع ثمن
الأدوات الصحية وغيرها مرة أخرى
بحكم تفلت المقاولين من الرقابة
القانونية والأخلاقية. أما قطاع
المفروشات فتتحكم به مافيا أخرى
تمنع الشركات المخصصة لأصحاب
الدخل المحدود ك IKEA مثلاً من
دخول الأراضي اللبنانية.
ثالثاً، الأساسيات. فاتورة الكهرباء
فاتورتان: واحدة للحكومة وأخرى
لأصحاب المولدات. مافيا أصحاب
المولدات مجرد حلقة في مافيا
شركات النفط التي ستخسر الجزء
الأكبر من أرباحها في حال انتفت
الحاجة إلى المولدات. فاتورة المياه
ثلاث: واحدة سنوية للحكومة وثانية

فاتورة الكهرباء فاتورتان: واحدة للحكومة وأخرى لأصحاب المولدات

تقرير

هولاند لسلام: زيارتي

نيويورك - نقولا ناصيف

في موازاة مشاركته في افتتاح
اعمال الدورة الـ70 للجمعية
العمومية للامم المتحدة في
نيويورك امس، عقد رئيس
الحكومة تمام سلام والوفد
المرافق سلسلة اجتماعات شملت
الرئيس المصري عبدالفتاح
السيسي ورئيس الوزراء العراقي
حيدر العبادي ووزير خارجية
الفاثيكان الكاردينال بول غالاهر
ووزير خارجية ألمانيا فرانك فالتر
شتانماير. وكان سبق افتتاح
الدورة الـ70 صباحاً لاستقبال
نظمه الامم العام للامم المتحدة
بان كي مون على شرف رؤساء
الوفود المشاركين في اعمالها.
على ان مداوات سلام والرئيس
الفرنسي، مساء الأحد، تناولت
تداخل الأزمة اللبنانية، وخصها
انتخابات رئاسة الجمهورية،
والنزاعات الاقليمية لا سيما منها
الحرب السورية. وعلى غرار ما

طغى اجتماع الرئيس
تمام سلام بالرئيس
الفرنسي فرنسوا
هولاند، مساء الأحد،
على معظم لقاءاته
في نيويورك، على
هامش اجتماعات
الجمعية العمومية
للأمم المتحدة. بيد ان لا
نتائج او افكار ملموسة
اضف إليها، سوى تأكيد
المؤكد

